الأمم المتحدة E/CN.7/2013/L.17/Rev.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
14 March 2013
Arabic
Original: English

لجنة المخدِّرات
الدورة السادسة والخمسون
فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال
تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية: خفض العرض والتدابير ذات الصلة

إكوادور وبوليفيا (دولة-المتعدِّدة القوميات): مشروع قرار منقَّح

متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لأدوات تسويق طوعية خاصة بمنتجات التنمية البديلة، بما فيها منتجات التنمية البديلة الوقائية

إنَّ لجنة المخدِّرات،

إذ تضع في اعتبارها أحكامَ الاتفاقية الوحيدة للمخدِّرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدَّلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢[(١)] واتفاقية المؤثِّرات العقلية لسنة ١٩٧١[(٢)] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة ١٩٨٨،[(٣)]

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.
(2) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.
(3) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

150313 V.13-81881 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تستذكر الالتزامات المبيَّنة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين،[٤] والإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية،[٥] المعتمَدين في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك الفقرة ٤٩ (ب) من خطة العمل، التي دُعيت فيها الدول الأعضاء إلى إعداد استراتيجيات متّسقة مع الأطر القانونية الداخلية، تشمل الاستفادة من الخبرات الفنية المحلية، وبناء القدرات ومهارات تنظيم المشاريع، من أجل استحداث منتجات تُستمدّ من برامج التنمية البديلة المحدَّدة بناءً على الطلب في السوق وعلى سلاسل الإنتاج المضاف القيمة، وكذلك تهيئة أسواق مضمونة ومستقرّة تُتاح فيها أسعار منصفة للمنتجين، وفقاً لقواعد التجارة الدولية، بما في ذلك توفير البنى التحتية اللازمة وتهيئة بيئة مؤاتية، بما فيها الطرق، وإنشاء رابطات للمزارعين، والاستفادة من أنظمة التسويق الخاصة، مثل الأنظمة التي تستند إلى مبادئ التجارة المنصفة والتجارة في المنتجات العضوية،

وإذ تؤكّد مجدَّداً قرارها ٥٥/٨، المؤرَّخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢ والمعنون "متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لأنظمة تسويق خاصة للتنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية"،

وإذ ترى أنَّ التنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية حيثما تكون مناسبة، تشكّل سياسة دولية قائمة على مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة وتسعى إلى الحدِّ بصورة كبيرة من زراعة المحاصيل غير المشروعة والقضاء عليها ومنع الأنشطة غير المشروعة ذات الصلة بمشكلة المخدِّرات العالمية في البلدان المتأثِّرة من هذه المشكلة والبلدان المعرَّضة للأنشطة غير المشروعة،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تعزيز تدابير التعاون الدولي وتجديدها للتمكّن من التصدِّي بفعالية للقوى المتغيِّرة المحرِّكة لمشكلة المخدِّرات العالمية،

وإذ تدرك أنَّ من شأن وضع ختم بشأن برامج ومشاريع التنمية البديلة والتنمية البديلة الوقائية أن يعزِّز فعاليتها،

---

(4) مرفق قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٠.

(5) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٨ (E/2009/28)، الفصل الأول، الباب جيم.

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التنمية البديلة الذي انعقد في ليما من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وإذ ترحِّب بإعلان ليما بشأن التنمية البديلة، بما فيه المبادئ الإرشادية الدولية بشأن التنمية البديلة،[٦]

وإذ تضع في اعتبارها العرضَ الإيضاحي الذي قدَّمته إكوادور والمقترح الذي عمّمته خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة وفي محافل أخرى بشأن ما تضطلع به من جهود في مجال التنمية البديلة الوقائية،

١- تدعو الدولَ الأعضاء المهتمة إلى أن تستطلع، بما يتماشى مع القواعد التجارية الدولية السارية، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء في القطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر الجهات المهتمة، فرص التعاون الدولي لتوسيع نطاق جهودها على صعيد وضع استراتيجيات بشأن أدوات تسويق طوعية خاصة بمنتجات التنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية؛

٢- تدعو الدولَ الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، ولا سيما منظمة التجارة العالمية، والشركاء في القطاع الخاص وسائر الجهات المهتمة إلى مواصلة التحاور وتبادل الخبرات والمقترحات بشأن أدوات التسويق الطوعية في مجال التنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية، ومن ذلك مثلا ختم خاص بمنتجات البرامج ذات الصلة، وتدعوهم إلى النظر في هذه الأمور في إطار حلقة عمل دولية بشأن هذه المسألة، سوف تستضيفها حكومة إكوادور في كيتو؛

٣- ترحِّب بمقترح حكومة إكوادور استضافة حلقة عمل دولية، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، من أجل مواصلة الحوار للنظر في استراتيجيات ومشاريع تجريبية ممكنة بشأن الأدوات الطوعية لتسويق منتجات التنمية البديلة، بما فيها حيثما كان ذلك مناسبا منتجات التنمية البديلة الوقائية.

---

(6) مرفق الوثيقة E/CN.7/2013/8.